



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد
الرابع عشر

الفصل الرابع

2020

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الرابع - 2020)

Early Warning Report for the Banking Sector

(Fourth Quarter – 2020)

البنك المركزي العراقي

2020

العدد الرابع عشر

البنك المركزي العراقي – 2020

تقرير الإنذار المبكر القطاع المصرفي - الفصل الرابع 2020

البنك المركزي – شارع الرشيد – بغداد – العراق

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
11 - 3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5 - 3	اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
8 - 6	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
7 - 6	1- نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
8 - 7	2- معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
11 - 8	ثالثاً/ التغيير في معدلات اسعار الفائدة
9 - 8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
11 - 9	2-سعر الفائدة الحقيقي
27 - 12	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
12	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
15 - 13	2- الودائع المصارفية / M_2
17 - 15	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
18 - 17	4-المضاعف النقدي
19	5-ربحية المصارف
21-19	6-القروض المتمثلة/ إجمالي الائتمان النقدي
23-21	7-القروض المتمثلة/ إجمالي الودائع
24-23	8-القروض المتمثلة/ إجمالي الاصول
26 - 25	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
27 - 26	10- فجوة الائتمان للنتائج
30 - 28	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
28	أولاً/ معدل التضخم
29	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
30	ثالثاً/ معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي GDP

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي (EMP)	1
5	قيمة العملة المحلية ومؤشر ضغط السوق (EMP)	2
6	نسبة صافي الاحتياطيات الاجنبية الى M_2	3
7	معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد الواسع M_2	4
8	معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الطويلة الاجل	5
9	سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	6
10	الفجوة بين سعر السوق والنافذة	7
14	نسبة الودائع المصرفية و النقد في التداول الى M_2	8
15	نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية الى إجمالي الودائع	9
16	نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع	10
17	نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع لكل من المصارف الخاصة والمصارف العامة	11
18	نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي	12
19	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة	13
20	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	14
21	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	15
22	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	16
22	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	17
23	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	18
24	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول لدى المصارف الخاصة والحكومية	19
25	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	20
27	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	21
28	سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	22
29	نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي	23
30	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي	24

المقدمة:

حرصاً من البنك المركزي العراقي على ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العراقي وكما هو معمول به في غالبية البنوك المركزية العالمية فقد أصدر البنك المركزي تقرير الإنذار المبكر للجهاز المصرفي العراقي الذي يُعد بمثابة مجسات تنبيه تعمل على تحديد الانحرافات التي تصيب عمل الجهاز المصرفي لتحديد العمل على تصحيحها من خلال مجموعة من المؤشرات تتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي ونوعية البيانات المتوفرة فيه والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام ، كما أنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الأزمات.

إن تقرير الإنذار المبكر جاء ليعكس تأثير بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد العراقي ومنها القطاع المصرفي، إذ يشتمل على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، متضمناً في فصله الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة التي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، حيث شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ارتفاعاً خلال الأشهر (تشرين الأول ، تشرين الثاني، كانون الأول)، إذ انخفضت قيمة الدينار العراقي أمام الدولار من (1241) دينار للدولار خلال شهر تشرين الأول 2020 إلى (1351) دينار للدولار خلال شهر كانون الأول، لذلك ارتفع مؤشر ضغط السوق الأجنبي إلى (8.7%) خلال شهر كانون الأول من عام 2020 وتجاوز الحد الأعلى للمؤشر، كما أن نسبة الاحتياطيّات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) سجلت (65.9%) خلال الفصل الرابع من عام 2020، وهذه النسبة لم تصل إلى النسبة المسجلة لنفس الفصل من عام (2019) التي بلغت (77.3%) ولكنها ارتفعت مقارنة بالفصل السابق .

أما الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، فيُلاحظ إنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (58.7%) في الفصل الرابع 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2019 يلحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو الائتمان النقدي حيث بلغ (14.6%)، أما بشأن المضاعف النقدي فإن هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي للفصل الرابع من عام (2020) إذا ما قورن بالفصل السابق له ليصل إلى (1.35%) بعد أن كانت (1.39%) في الفصل السابق، كما وأن العوائد التي حققها الجهاز المصرفي ارتفعت، مقابل ارتفاع نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الرابع من عام 2020 إلى (0.87%) بعد أن كان (0.79%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (6.87%) في الفصل الرابع لعام 2019 إلى (7.2%) للفصل نفسه من عام 2020.

وبالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن أسعار المستهلك سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الرابع من عام 2020 ليلعب (107.9%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2019 مُسجلاً (104.5%) أي بمقدار تغير (3.2%) الذي يمثل معدل التضخم السنوي، كما إن الموازنة العامة لدى الدولة قد حققت عجزاً في الفصل الرابع من عام 2020 إذ بلغ (24-%) مقارنة بالفصل الثالث من عام 2020، حيث حققت الموازنة العامة عجزاً بلغ أكثر من (12) ترليون دينار، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً ملحوظاً خلال الفصل الرابع 2020 مقارنة بالفصل الثالث من العام نفسه.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

يعمل البنك المركزي العراقي على تحديد سعر صرف يتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، ويكون قرار رفع أو خفض قيمة العملة تبعاً لما تحدده الظروف المحيطة حيث يكون ملائماً بما يضمن الحفاظ على قيمة العملة سواء على المدى القصير أم الطويل، وهذا الأمر من أهم أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي، لذلك من الضروري أن يتسم متغير سعر الصرف بالواقعية والاستقرار، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر سهولة، كونه يساهم في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونمو الاحتياطيات الأجنبية وهو أيضاً يعمل على تجنب الاقتصاد من الضغوط التضخمية. كما يعد سعر الصرف محورياً أساساً في السياسة النقدية، إذ أن استقراره يشجع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فهو مرتكز أساس للاستقرار النقدي كما يُعد من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي للبلد.

وسوف يتم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي بإدخال متغير الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي كمتغير أساس في هذا المؤشر، إذ إن البنك المركزي العراقي

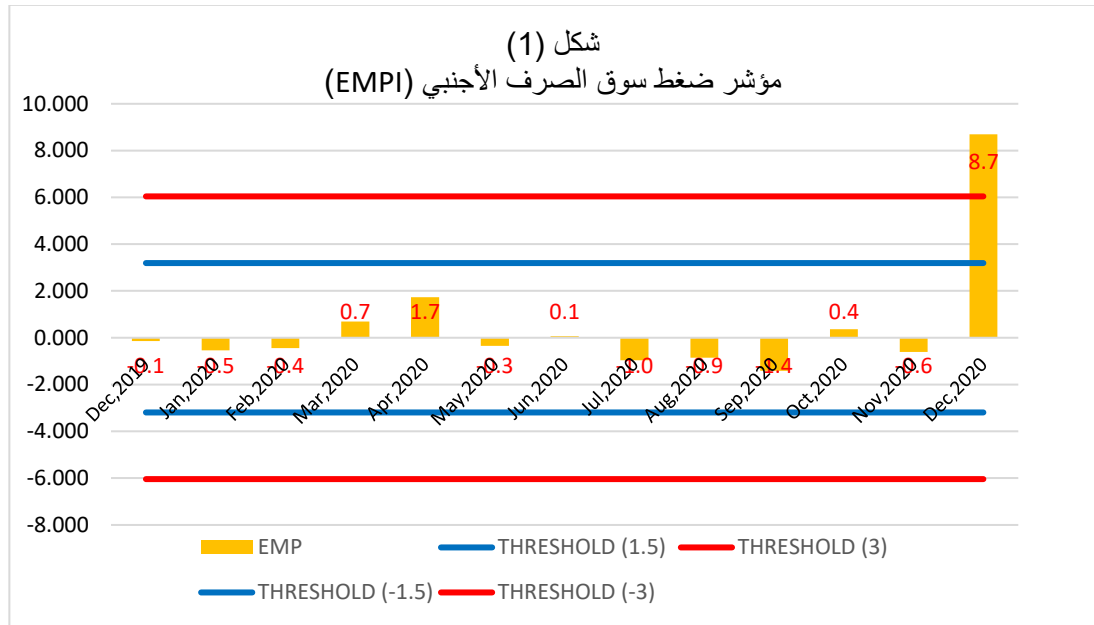
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma\Delta\%er} \Delta\%er + \frac{1}{\sigma\Delta res} \Delta res$$

للمزيد انظر:

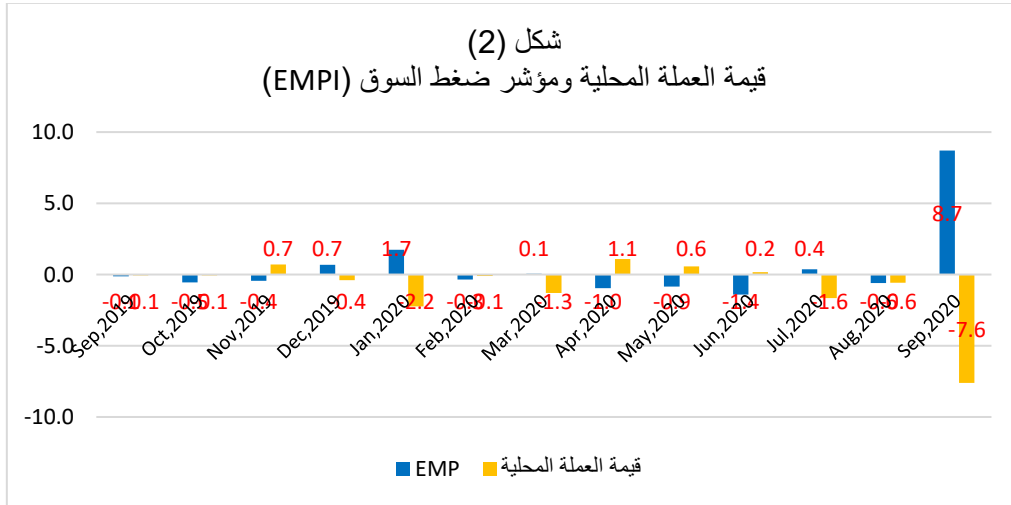
IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

يستخدم سعر الصرف بوصفه مَثَباً اسمياً للأسعار والسيطرة على معدلات التضخم، وللحفاظ على سعر صرف مستقر فإن البنك المركزي يعمل عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية والحفاظ على سعر صرف مستقر وقريب إلى الواقع للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام احتياطاته من العملة الأجنبية التي تتغير من خلال الفرق بين مشترياته من وزارة المالية ومبيعاته من طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، إن هذا المؤشر يحتوي على قيم معيارية يمكن من خلالها قياس الضغط المحلية على العملة وقياس مدى الارتفاع والانخفاض في قيمتها، مع وجود متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان والشكل (1) يوضح مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI):



يُلاحظ من الشكل (1) إن مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي قد ارتفع خلال الأشهر (تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول) من عام 2020 أي أن هناك انخفاضاً في قيمة

العملة المحلية خلال هذه الأشهر، حيث انخفضت قيمة الدينار العراقي أمام الدولار من (1241) دينار للدولار خلال شهر تشرين الأول إلى (1351) دينار للدولار خلال شهر كانون الأول لعام 2020، لذلك ارتفع مؤشر ضغط السوق الأجنبي إلى (8.7%) خلال شهر كانون الأول من عام 2020 وتجاوز الحد الأعلى للمؤشر، إن هذا الانخفاض في قيمة العملة جاء نتيجة لقرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية وذلك من أجل الحفاظ على مستوى مستقر من الاحتياطيات الأجنبية لديه ، حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال المدة (2020/9 – 2020/12) بنسبة (15.1%) ، و حصل هذا الارتفاع نتيجة للسياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي في الحفاظ على صافي الموجودات الأجنبية، ومن الجدير بالذكر إن قيمة العملة تتناسب عكسياً مع مؤشر ضغط السوق الأجنبي، والشكل (2) يوضح ذلك:

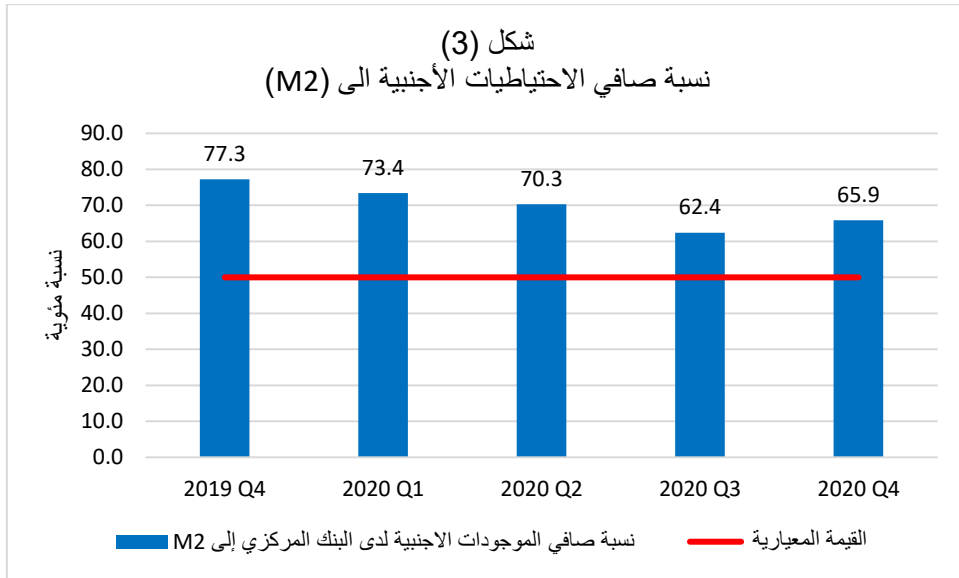


يُلاحظ من الشكل (2) إن هناك علاقة عكسية بين مؤشر ضغط السوق وقيمة العملة المحلية، إذ إن انخفاض قيمة العملة بنسبة (7.6%) خلال شهر كانون الأول من عام 2020 قابلها ارتفاع في مؤشر ضغط السوق بنسبة (8.7%).

ثانياً/ كفاية الاحتياطيات :

1- نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

من أجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية فإن البنك المركزي يجب أن يحافظ على نسبة مستقرة من صافي الاحتياطيات الأجنبية التي تكون قيمة العملة المحلية مرتبطة بها، لذلك كان هناك قرار من البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية أمام الدولار من أجل رفع حجم الاحتياطي الأجنبي الذي من المفترض أن لا يتجاوز القيمة المعيارية نسبة إلى (M2) وهي (50%)، أن هذا القرار أتى ثماره بعد ان ارتفعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) إلى (65%) بعدما كانت في انخفاض مستمر طوال الفصول السابقة، والشكل (3) يوضح هذه النسبة:



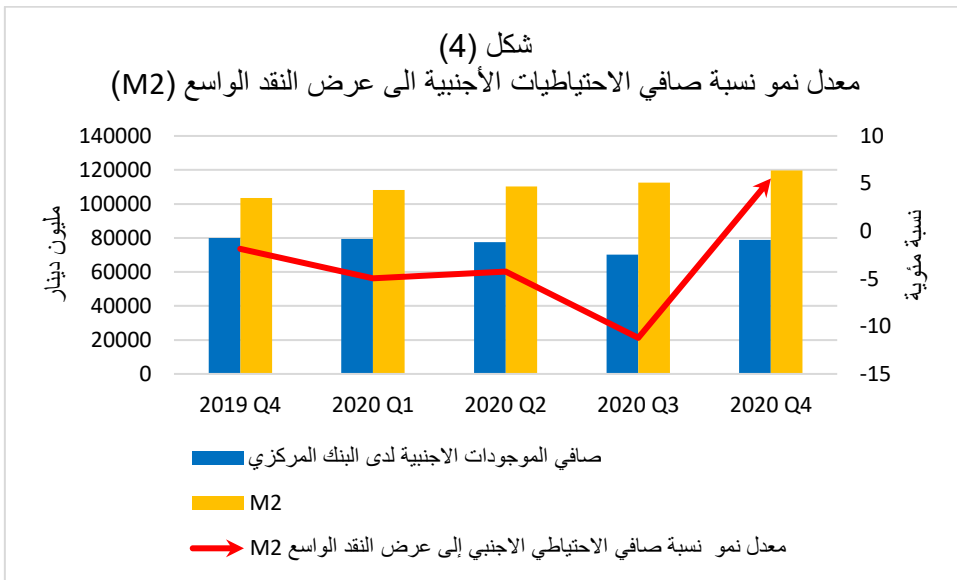
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (3) إن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 لدى البنك المركزي لم تنخفض عن النسبة المعيارية (50%) وإنما سجلت (65.9%) خلال الفصل الرابع من

عام 2020، وهذه النسبة لم تصل إلى النسبة المسجلة لنفس الفصل من عام (2019) التي بلغت (77.3%) ولكنها ارتفعت مقارنة بالفصل السابق، إن الاحتياطيات الأجنبية هي السبيل الوحيد حالياً للحفاظ على قيمة العملة المحلية، وهي خط الدفاع الأول عنها، لذلك توجب على البنك المركزي اتخاذ قرار يحافظ على هذه الاحتياطيات والعمل على زيادتها.

2- معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2):

للأهمية الكبيرة التي تمثلها الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي من خلالها يتم المحافظة على قيمة العملة المحلية، فإن هذا المؤشر يبين معدل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 كما في الشكل (4):



المصدر : البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

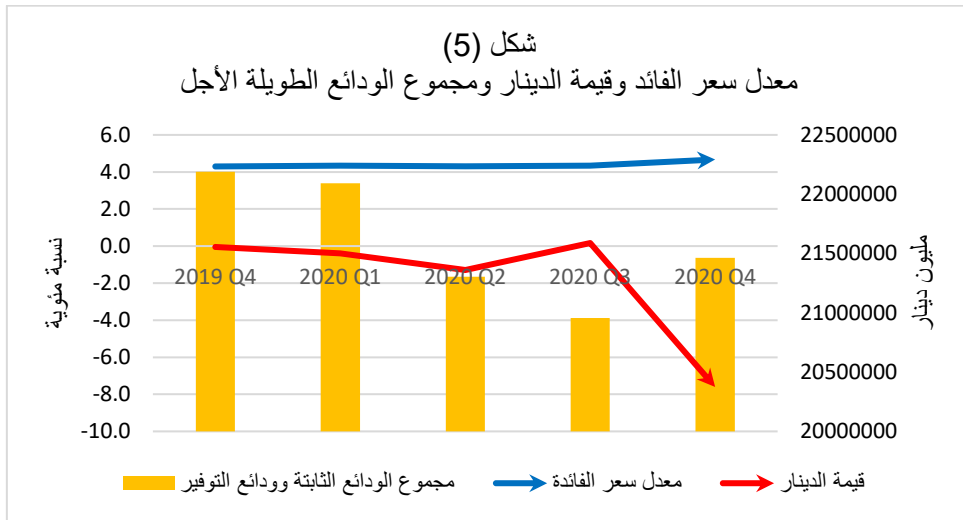
يُلاحظ من الشكل (4) إن هناك ارتفاعاً في نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) خلال الفصل الرابع من عام 2020 بلغ (5.5%) قياساً إلى الفصل السابق، بعدما سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفصل السابق بلغت (-11.2%) في الفصل الثالث من عام 2020

قياساً إلى الفصل الثاني من نفس العام، وهو الارتفاع الأول في نمو نسبة الاحتياطيات الاجنبية إلى M2 خلال الفترة (2020Q4-2019Q4)، وهذا الأمر يعود إلى قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة.

ثالثاً / التغيير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع (1):

يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على إثر سعر الفائدة على قيمة العملة وعلى الودائع الطويلة الأجل، ذلك أن سعر الفائدة هو إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة حسب الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، والشكل رقم (5) يوضح ذلك :



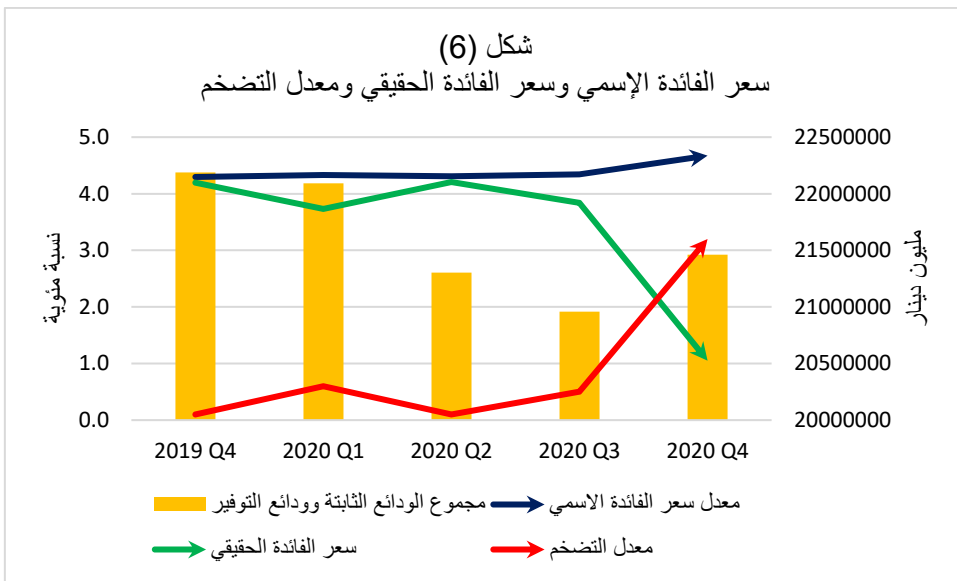
يتبين من الشكل (5) أن هناك ارتفاعاً في معدل أسعار الفائدة إذ ارتفع إلى (4.7%) خلال الفصل الرابع عام 2020 مقارنة بالفصول السابقة بينما هناك انخفاض في قيمة الدينار

1 - وشملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، والودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

العراقي مع ارتفاع في الودائع طويلة الأجل، مما يعني إن أسعار الفائدة في العراق ليس لها تأثير كبير على حجم الودائع إذ أن التغيير في حجم الودائع أو قيمة الدينار يعود إلى الظرف الذي يمر به البلد.

2- سعر الفائدة الحقيقي :

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، والشكل (6) يوضح سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم :



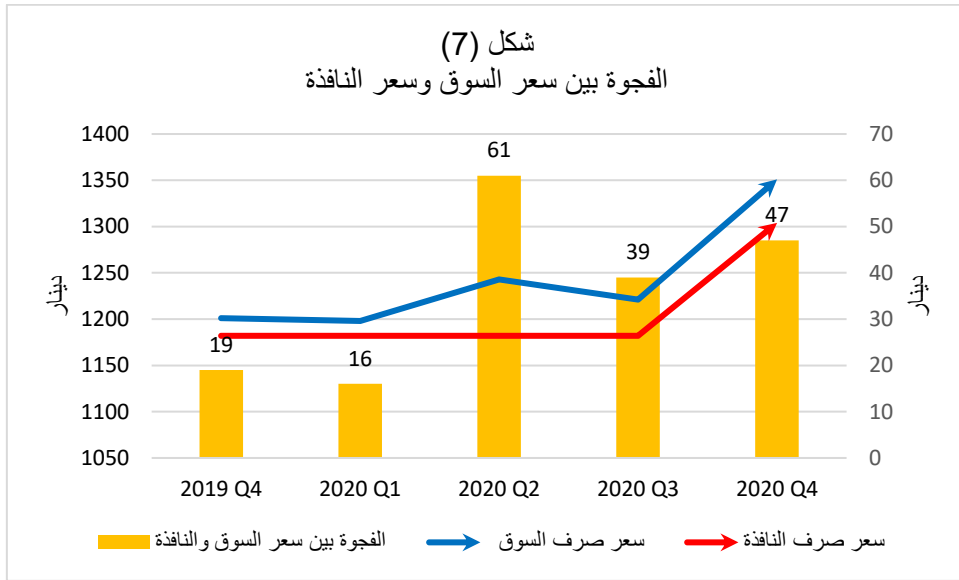
المصدر: -البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي .

-الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر كانون الأول 2020.

من الشكل (6) يتبين أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى 1.1% في الفصل الرابع عام 2020 بعدما كانت قيمته 3.8% في الفصل السابق من نفس العام، إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي يعود إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي والذي قابلها ارتفاع في معدل التضخم بلغ 3.2% خلال الفصل الرابع من عام 2020، إذ

إن سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الإسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي انخفضت خلال نفس المدة .

أما بالنسبة الى قيمة الدينار فيلاحظ إن هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، والشكل (7) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (7) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة، ويلاحظ أن هناك اتساعاً في هذه الفجوة لتصل إلى (47) ديناراً خلال الفصل الرابع من عام 2020 بعدما كانت (19) ديناراً مقارنة بنفس الفصل من عام 2019، إذ يعكس هذا الانخفاض التراجع في الطلب على العملة المحلية بصفقتها مخزن للقيمة نتيجة تراجع سعر صرف الدينار وبالتالي قيمته، إذ شهدت أسعار الصرف تراجعاً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى (1351) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الرابع من عام 2020 مقابل (1201) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الرابع من العام 2019، أي أن فجوة سعر الصرف قد ارتفعت بمقدار كبير

وصلت إلى (47) ديناراً بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة أثناء الفصل الرابع من عام 2020، وهذا يعكس حجم المضاربة على العملة الأجنبية، وهذا ما يدفع البنك المركزي إلى متابعة اسعار الصرف والمحافظة عليها والدفاع عن استقرارها للعبور من تلك الازمة بإتباعه جملة من السياسات التي من شأنها أن تحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف :

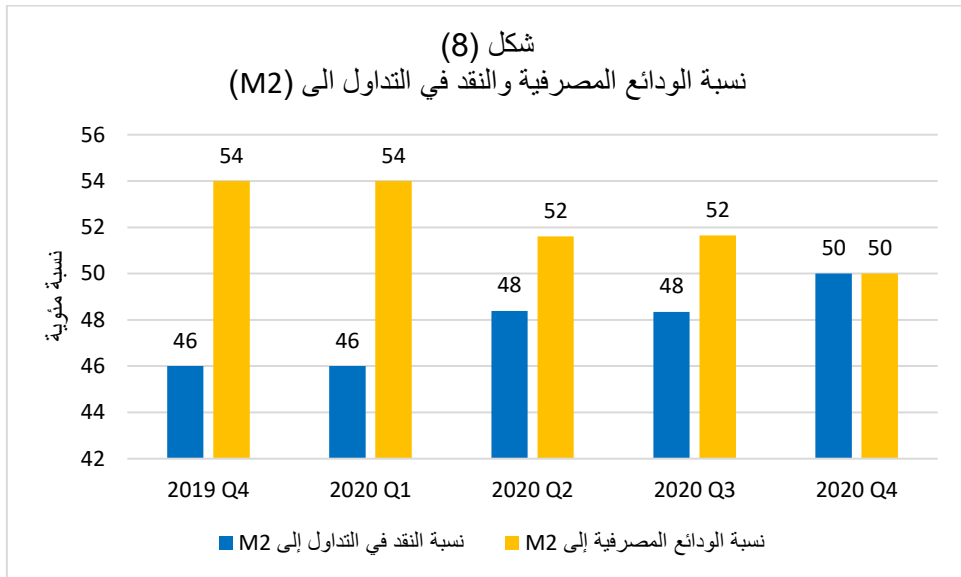
لغرض مساعدة البنوك المتعثرة مالياً، فإن البنك المركزي يقوم بتقديم المساعدة المالية إلى المصارف التي تحتاج هذه المساعدة وهذا الأمر يُعد أحد الوظائف التي يمتاز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أي بلد، والبنك المركزي العراقي بوصفه الملجأ الأخير للإقراض الذي تلجأ إليه المصارف في حال وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة وذلك حسب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والمادة (30) منه وفق الشروط القانونية، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض.

إن ارتفاع نسبة المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته كونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلاحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2020، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن لم تقدم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروض لوجود متطلبات بجب أن تقدمها تلك المصارف لغرض السير بعملية المنح.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

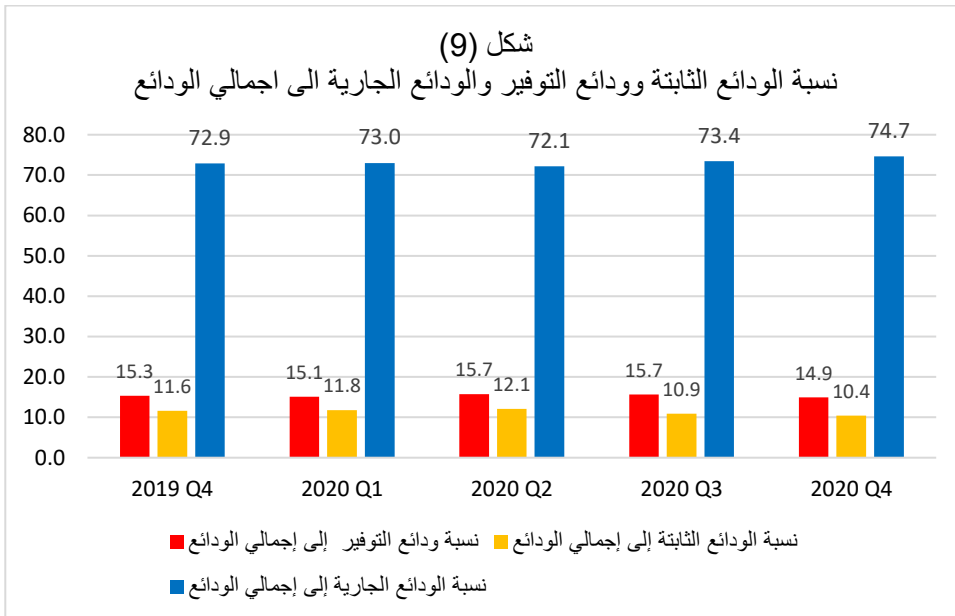
تُعد الودائع المصرفية أحد اهم الموارد المالية الداخلة إلى المصرف والتي يقوم باستثمارها في نشاطاته المختلفة، وان زيادة حجم الودائع لدى أي مصرف يمثل مؤشر لرغبة الجمهور بالتوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله او العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة وكان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية يكون هناك زيادة في هذا المؤشر أي يكون هنالك ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع .

ويوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 ، والتي انخفضت من (54%) في الفصل الرابع من عام 2019 إلى (50%) من الفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول الى M_2 من (46%) في الفصل الرابع من عام 2019 إلى (50%) للفصل نفسه من عام 2020، و هذا الانخفاض في نسبة الودائع إلى M_2 يرجع بسبب زيادة النقد في التداول بنسبة أكبر من الزيادة التي حصلت في حجم الودائع، إذ بلغ معدل النمو في النقد في التداول (10.15%) خلال الفصل الرابع عام 2020 مقارنة بالفصل الثالث لنفس السنة، بينما بلغ معدل نمو حجم الودائع (2.8%) لنفس الفترة.



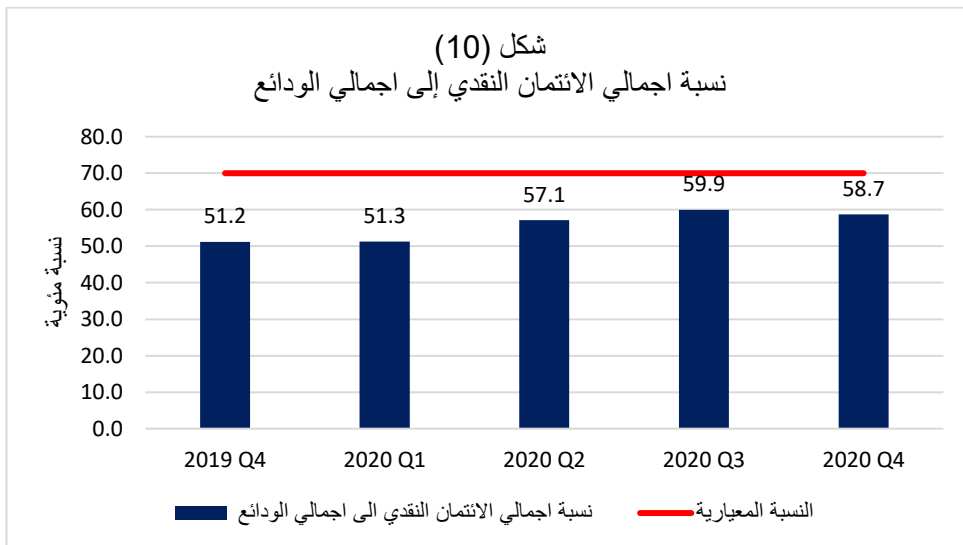
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، أذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (72.9 %) في الفصل الرابع عام 2019 إلى (74.7 %) لنفس الفصل عام 2020، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (10.4 %) في الفصل الرابع عام 2020 بعدما كانت (11.6 %) من الفصل نفسه عام 2019، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد انخفضت إلى (14.9 %) خلال الفصل الرابع عام 2020 بعد ما كانت (15.3 %) لنفس الفصل عام 2019، ومن الجدير بالذكر إن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (3.1 %) خلال المدة من الفصل الرابع عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020.



3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع :

للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف وذلك لمواجهة سحبات للعملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية فإن البنك المركزي العراقي أكد على إن هذه النسبة يجب ألا تتجاوز (70%) وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (10) يوضح هذه النسبة:

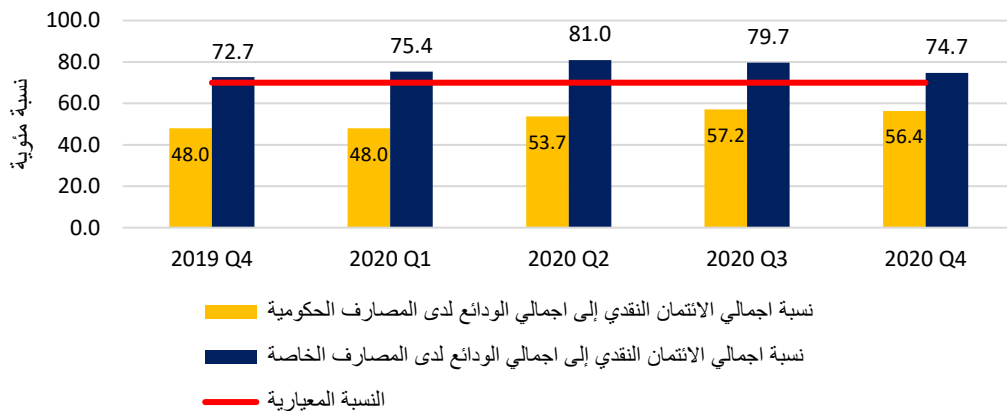


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (10) إنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (58.7%) في الفصل الرابع 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2019 يلحظ ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو الائتمان النقدي بلغ (14.6%).

إن الشكل أعلاه يوضح نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لإجمالي المصارف العاملة، ولكن بالعودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلاً على حده يتضح أن المصارف الخاصة قد تجاوزت هذه النسبة التي حددها البنك المركزي والشكل (11) يوضح ذلك:

شكل (11)
نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لكل من المصارف الخاصة
والمصارف العامة

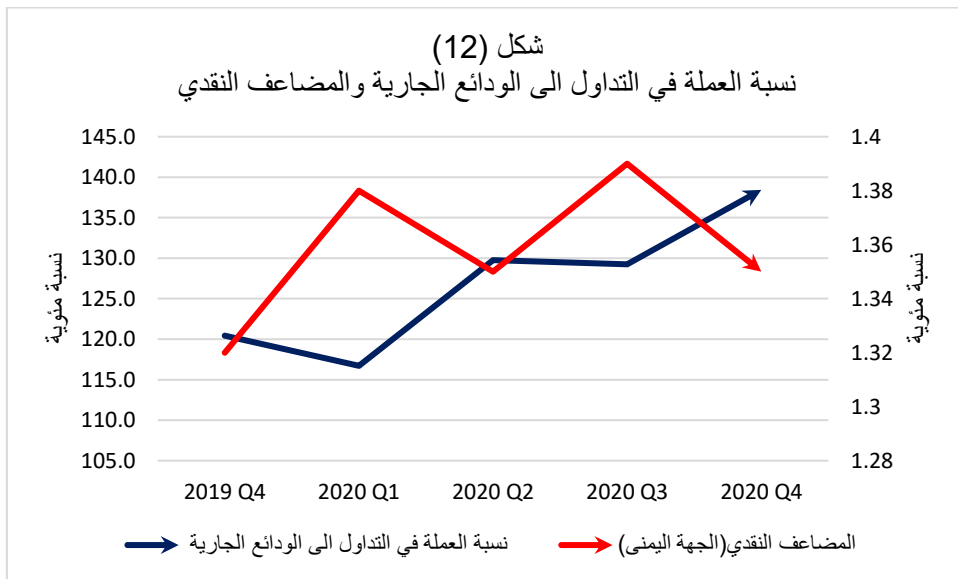


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

بلغت هذه النسبة (74.7%) في الفصل الرابع من عام 2020، لذلك أصبح من الضروري بالنسبة للمصارف الخاصة الالتزام بهذه النسبة من أجل تجنب التعثر المالي، اما بالنسبة الى المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة.

4- المضاعف النقدي:

يعكس المضاعف النقدي مدى رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع إلى ائتمان، لذلك فإن المضاعف النقدي يمثل نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد وهو يتكون اساساً من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي ، وهو من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها ، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

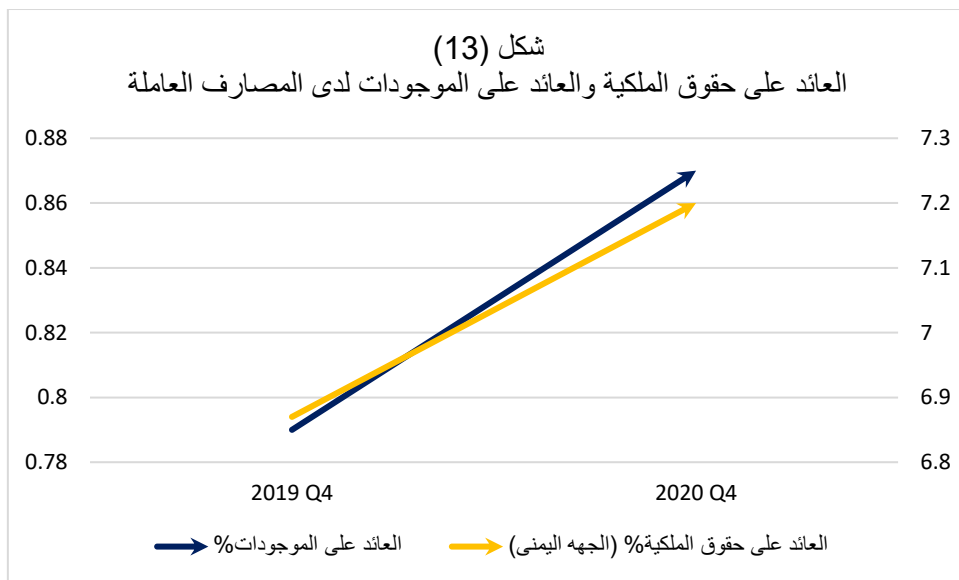


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (12) ان هناك انخفاض في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام (2020) اذا ما قورن بالفصل السابق له ليصل إلى (1.35%) بعد ان كانت (1.39%) في الفصل السابق، بينما في المقابل كان هنالك زيادة في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، اذ بلغت في الفصل الرابع من عام 2020 (138.4%) بعد ان كانت (129.3%) في الفصل السابق من نفس العام، وهذا يعني ان الكتلة النقدية المصدرة من البنك المركزي العراقي لم تذهب باتجاه المصارف و إنما ذهبت خارج المصارف ، بمعنى ان سلوك الأفراد قد توجه نحو العزوف عن أيداع الأموال في المصارف، الذي انعكس بدوره على انخفاض نشاط الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر ان الكتلة النقدية المصدرة من البنك المركزي قد ارتفعت بنسبة (6.9%) أي بمقدار (4,299,436,000) دينار خلال الفصل الرابع من عام 2020 مقارنة بالفصل الثالث لنفس السنة.

5-ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

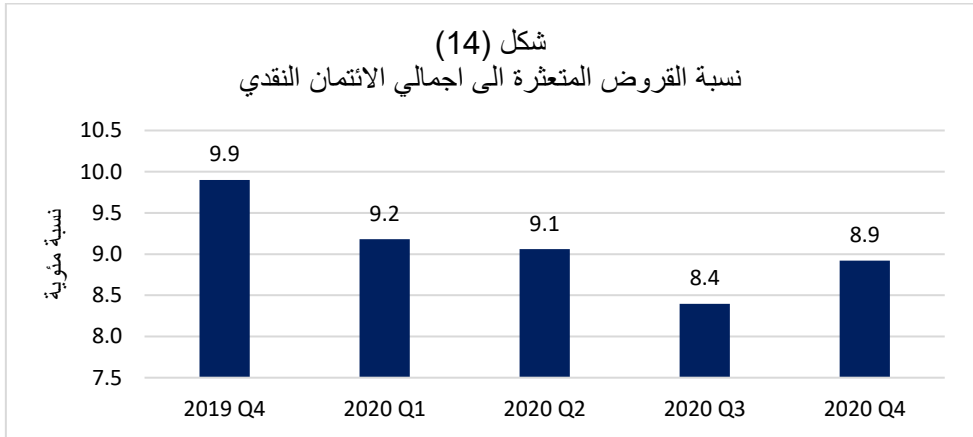


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (13) أنّ هناك ارتفاع في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية اذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الرابع من عام 2020 إلى (0.87%) بعد أن كان (0.79%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (6.87%) في الفصل الرابع لعام 2019 إلى (7.2%) للفصل نفسه من عام 2020.

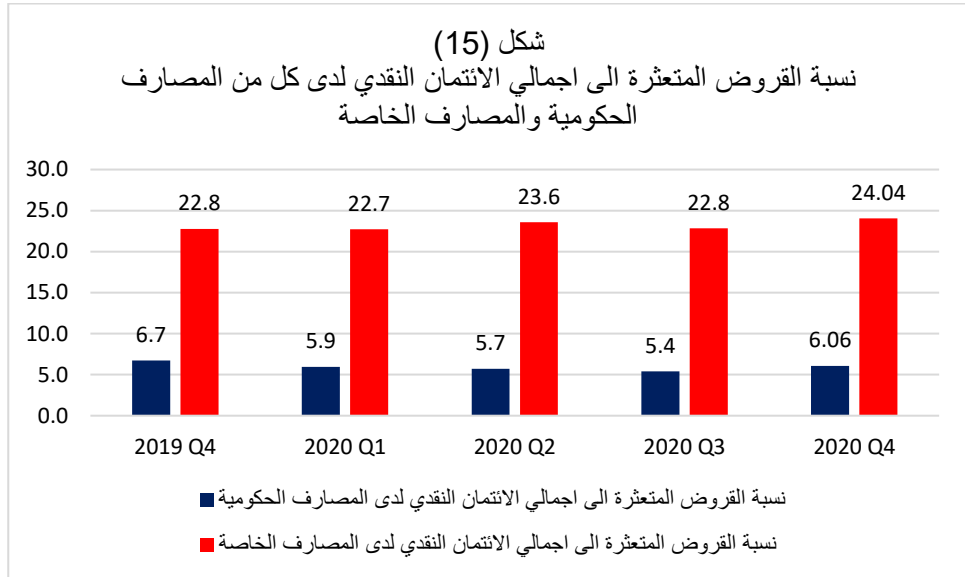
6-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يتبين من الشكل (14) أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2020 قد انخفضت إلى (8.9%) بعد أنّ كانت (9.9%) للفصل نفسه عام 2019، بمعدل نمو سالب بلغ (10.1 - %) أنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة وانخفاضها يعد أمر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي. ولكن عند العودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد ان هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة والشكل (15) يوضح ذلك:



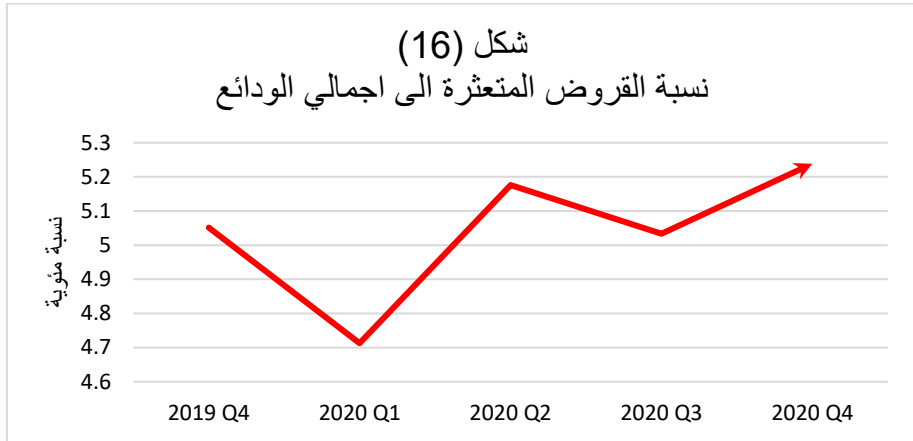
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً ، إذ زادت هذه النسبة من (22.8%) في الفصل الرابع عام 2019 إلى (24.04%) لنفس الفصل عام (2020)، بنسبة نمو بلغت (5.4%) وإن حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يشكل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، أما بالنسبة للمصارف العامة فقد انخفضت هذه النسبة من (6.7%) في الفصل الرابع عام 2019 إلى (6.06%) لنفس الفصل عام 2020، إن هذا الارتفاع في حجم الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة يحتم عليها الالتزام بالضوابط السليمة في عملية منح الائتمان من خلال دراسة حالة الزبون والجدوى الاقتصادية للمشروع وغيرها.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف،

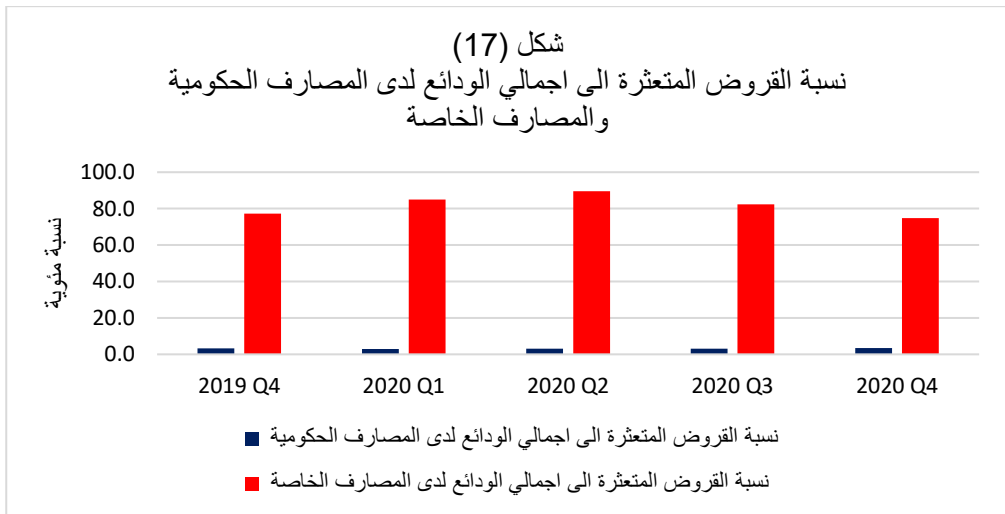
والشكل (16) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.05%) في الفصل الرابع لعام 2019 إلى (5.23%) لنفس الفصل من عام 2020، الامر الذي يتطلب متابعة اكبر من المصارف على القروض الممنوحة إلى الجمهور.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة والشكل (17) يوضح ذلك:

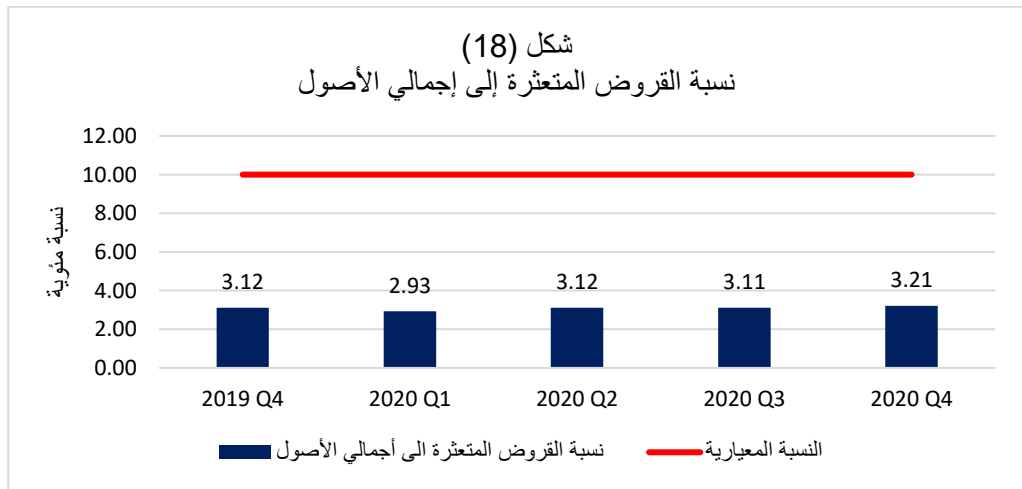


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً إذ بلغت في الفصل الرابع 2020 (74.9%) بينما بلغت المصارف الحكومية (3.4%)، وهذه النسبة كبيرة جدا وتؤثر كثيراً على ودائع المصرف وحجم السيولة المتوفرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول :

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁽¹⁾.



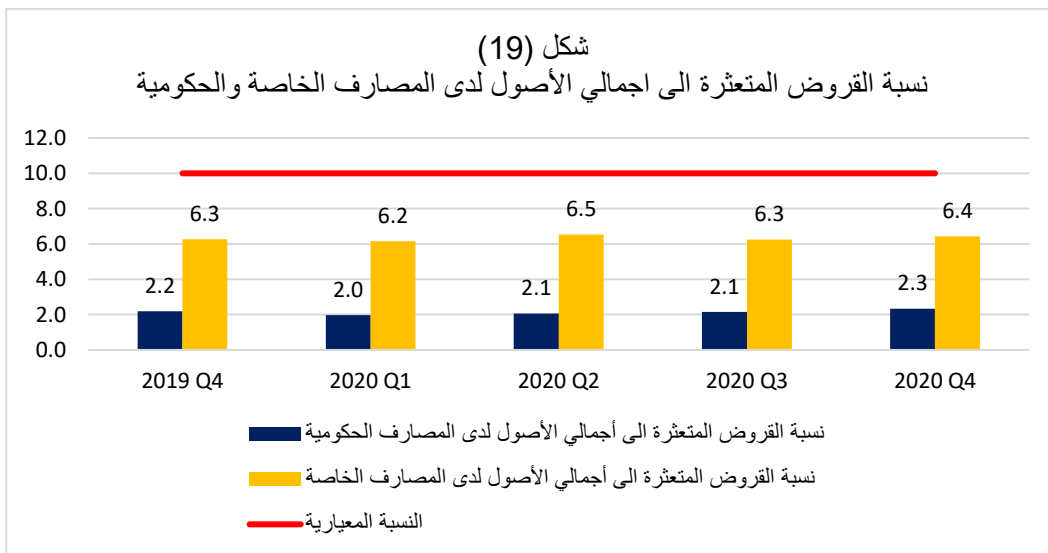
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلحظ أنّ النسبة ارتفعت إلى (3.21%) في الفصل الرابع لعام 2020 بعد أن كانت

¹ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing- and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

(3.12%) لنفس الفصل عام 2019 ، إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف حسب الملكية نجد أن المصارف الخاصة و الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن والشكل (19) يوضح ذلك:

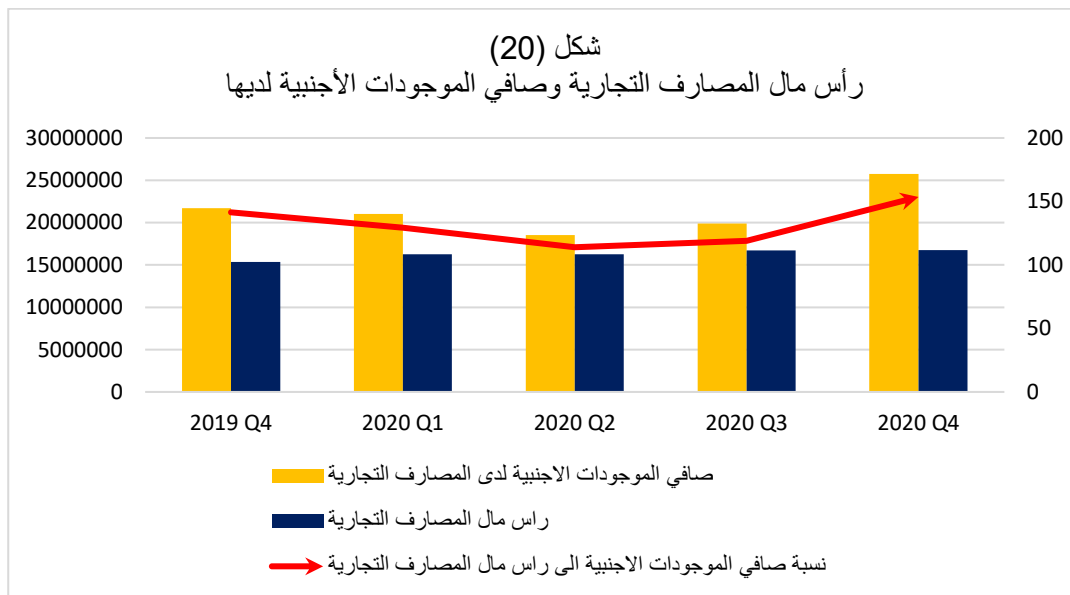


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (19) إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة و المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هناك ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت هذه النسبة من (6.3%) في الفصل الرابع من عام 2019 إلى (6.4%) لنفس الفصل من عام 2020، لذلك توجب الحذر في عملية منح القروض، وبالعودة إلى المصارف الحكومية فقد ارتفعت هذه النسبة أيضاً إلى (2.3%) في الفصل الرابع عام 2020 بعد أن كانت (2.2%) لنفس الفصل عام 2019.

9- صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، والشكل (20) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة :



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

من الجدير بالذكر إن قيمة الدينار العراقي قد انخفضت خلال الفصل الرابع من عام 2020 الامر الذي يجعل قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف التجارية ترتفع، لذلك يُلاحظ من الشكل (20) أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية قد ارتفعت من (141%) في الفصل الرابع من عام 2019، إلى (153%) للفصل نفسه من عام 2020، مُحققةً نمواً بلغ (8.5%) خلال هذه الفترة، أي إن حجم الموجودات الأجنبية أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، فحجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال كان هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لكن في المقابل هناك انخفاض

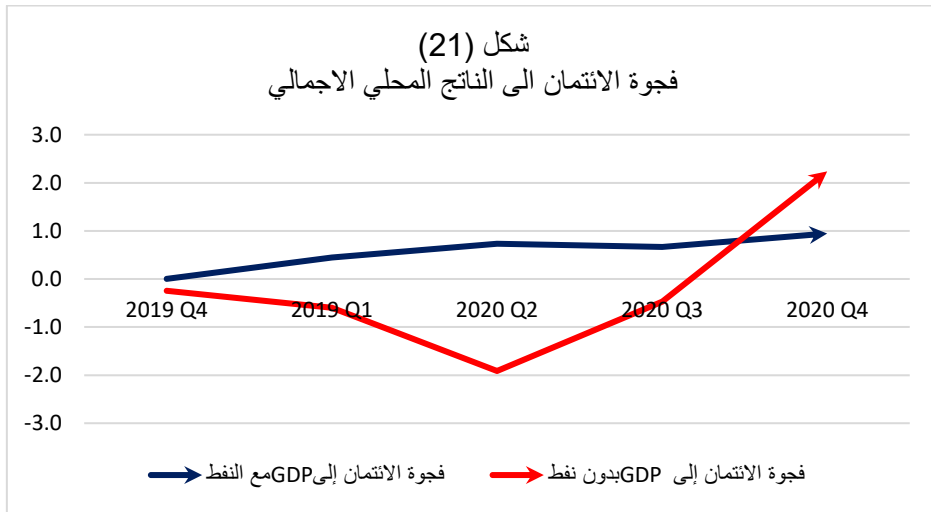
في سعر صرف الدينار العراقي عند (1351) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الرابع لعام 2020 بعد أن كان (1202) دينار للدولار لنفس الفصل عام 2019، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، كما و إن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (65%) في الفصل الرابع عام 2020، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للنتائج :

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (21) يوضح ذلك²:

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

² لمزيد من المعلومات حول طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد 18، الفصل الأول، 2020، ص 23-24



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

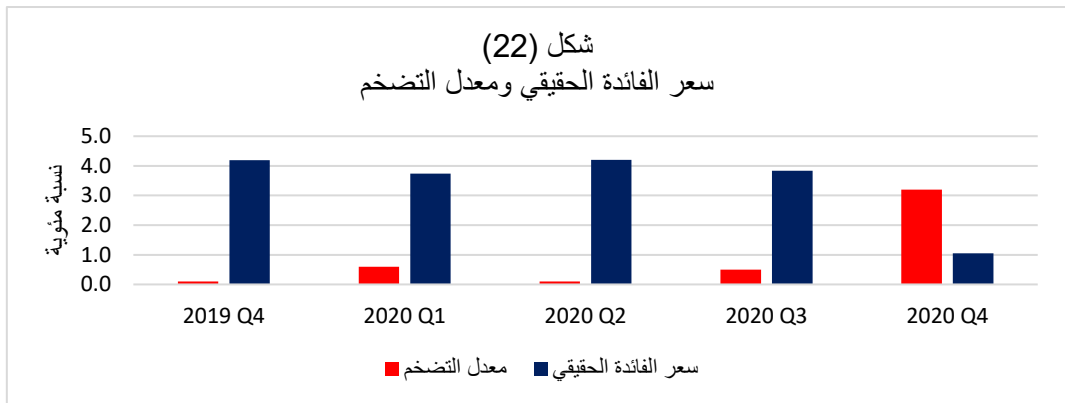
إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10%)، ومن الشكل (22) يتضح أنّ هذه الفجوة هي أقل من الواحد في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، أما في حال اعتماد البيانات بدون النفط فقد بلغت (2.2%)، وهذا الارتفاع في النسبة في حال اعتماد البيانات بدون النفط يرجع أساساً إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط خلال الفصل الرابع بنسبة (7%) مقارنة بالفصل الثالث من نفس العام.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم :

يُقاس التضخم من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) إذ أن التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار والخدمات داخل الاقتصاد خلال الزمن، فتنخفض القوة الشرائية لعملة البلد، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ إنها سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الرابع من عام 2020 ليبلغ (107.9%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2019 مُسجلاً (104.5%) أي بمقدار تغير (3.2%) الذي يمثل معدل التضخم السنوي، إن هذا الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك يرجع إلى ارتفاع مجموعة من السلع الداخلة في حسابه، فسجل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً قدره (0.1%)، كذلك سجل قسم الصحة ارتفاعاً قدره (12.5%) بسبب جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي على المواد الطبية والصحية، وسجل قسم الترفيه والثقافة ارتفاعاً قدره (9.7%)¹، هذا الارتفاع كان مقارنة مع الفصل الرابع من عام 2019، والشكل (22) يوضح معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي



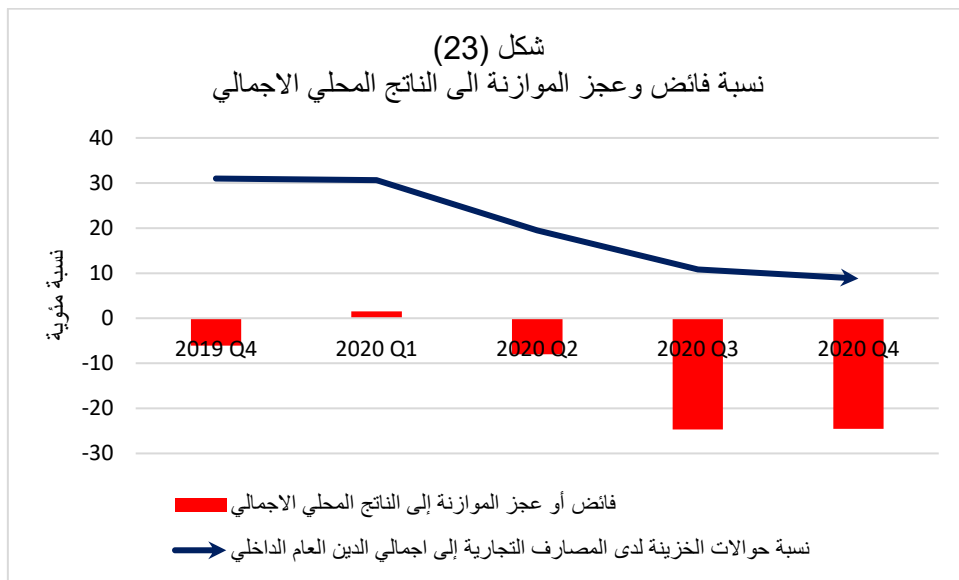
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، كانون الأول 2020.

ثانياً: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم

بالسلب (عجز)، والشكل (23) يبين ذلك:

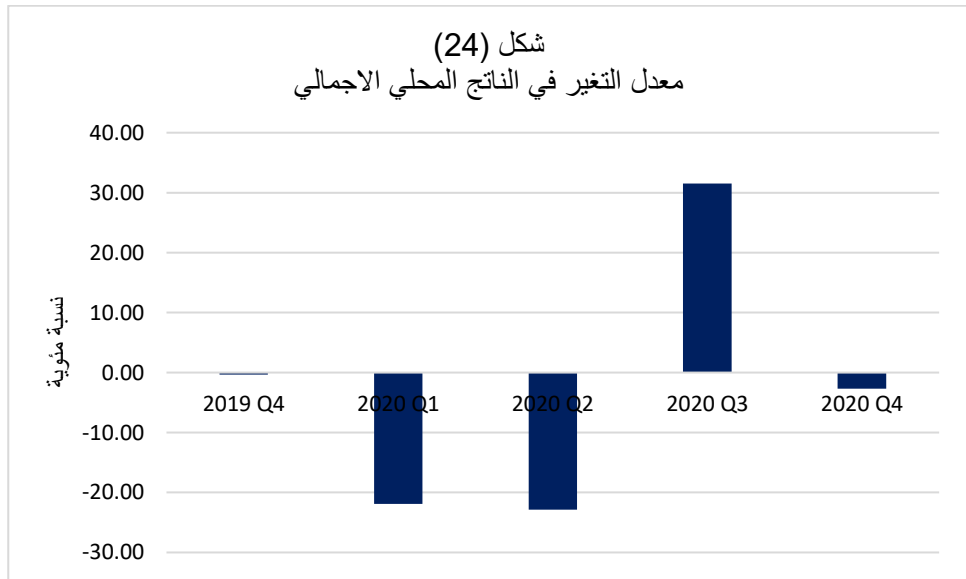


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (23) إن الموازنة العامة لدى الدولة قد حققت عجزاً في الفصل الرابع من عام 2020 قد بلغ (24- %) مقارنة بالفصل الثالث من عام 2020، إذ حققت الموازنة العامة عجزاً بلغ أكثر من (12) ترليون دينار، أما بالنسبة إلى نسبة اذونات الخزينة لدى المصارف التجارية فقد انخفضت إلى (8.7%) خلال الفصل الرابع عام 2020 بعد ان كان (30.9%) لنفس الفصل عام 2019، أي إن مزاحمة المالية العامة إلى القطاع الخاص في الحصول على الأموال من المصارف في تناقص، والحقيقة إن دور المصارف في منح الائتمان ضعيف داخل الاقتصاد.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP :

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما إنه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والأهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي وصفاً تفصيلياً للحالة الاقتصادية للبلد، إذ أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً ملحوظاً خلال الفصل الرابع 2020 مقارنة بالفصل الثالث من العام نفسه، والشكل (24) يبين ذلك:



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي.

أعداد

محمد حميد عبد الرزاق / مدير قسم الاستقرار النقدي والمالي

عقيل محمد رشيد / مسؤول شعبة الأنداز المبكر

